الحق في التنمية

السيد الرئيس...

بعد إعلان حق التنمية المعتمد من قبل الجمعية العامة في قرارها الصادر في عام 1986 وما أعقبه من ترحيب باعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة بالتوافق مع المواثيق الدولية ذات الصلة والتأكيد على أن حق التنمية يجب أن يكون أساساً لتطبيق التنمية المستدامة حتى عام 2030.

إننا في "**المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان**" نرى كما يرى المجتمع الدولي أن الحق في التنمية:

***هو ما تتطلع له الشعوب لتنمية ثرواتها والارتقاء بحياة الفرد في مجتمعه وتوفير عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم كاف له ولأسرته****.*

ومنطقتنا العربية بشكل عام ودول الخليج المنتجة للطاقة بشكل خاص ، وبعد عقود من الوفر المالي الذي لم يوظف بشكل أمثل تحسباً لمستقبل الأجيال القادمة في هذه المجتمعات واستثمار مواردها المالية في زمن الوفرة لتحقيق بدائل من خلال حسن إدارة الثروات ... إلا أنه وللأسف بسبب الفساد الذي استشرى في كل المجتمعات وآفة نهب ثروات الأمم بالتزامن مع كل ما تعانيه منطقتنا التي خُطِّط لها أن تعيش في العذاب والمعاناة من خلال الحروب والتجاذبات الإقليمية نسمع عن طرح خطط تنموية وإصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة للاقتصاد كلها تنتهي بطرح مشاريع ذات صلة بالتنمية المنشودة عالمياً اليوم.

**السيد الرئيس** ... للأسف فإن حقوق الإنسان تنتهك ، وثرواته تنهب تحت هذه الشعارات البراقة ... ولا حماية لحقوق الإنسان من الانتهاكات والتعدي الصارخ عليها وهو أمر منتظر من كافة الدول الأعضاء ويشكل التزاماً قانونياً بعد أن صادقت على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الملزمة والتي تتضمن أحكاماً تقضي بذلك ، وواجب الدولة في توفير الحماية الوارد نصها في المبادئ التوجيهية هو واجب ينبثق من هذه الالتزامات ، ومسؤولية احترام حقوق الإنسان هي الحد الأدنى المتوقع من جميع الشركات التي تؤسس للقيام بالمشاريع التنموية ولا بد أن تنعكس هذه المسؤولية بالكامل أو بصورة جزئية في القوانين أو الأنظمة المحلية ، لضمان عدم التسبب أو الإسهام في وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والتعدي على ثرواته وهدر حقوقه فيها وهو ما يعمد إليه الكثير من أصحاب النفوذ في مختلف الدول ، وذلك تحت المسميات التي أشرنا لها.

**السيد الرئيس** ، ما ذلك إلا شعارات زائفة خاوية من أي مضمون مما أفقدها المصداقية بين الناس ، ولنا في البحرين والسعودية أمثلة حيث مازال الإنسان فيها يعاني الفقر والفاقه ويفتقر لأبسط حقوقه في مستوى معيشي ملائم له ولأسرته ، في الوقت الذي تجد فيه أن المعاناة تستشري بسبب الدخول في حروب مع الجوار كما حدث مع اليمن الذي تعرض لعدوان وحشي بربري سعودي دمر البشر والشجر والحجر وبدلاً من إعانته على استثمار ثرواته الطبيعية وتنمية المجتمع اليمني والارتقاء بمستوى معيشته.

كما أنّ فشل السلطات في السعودية في إيجاد أساسٍ للتنمية المستدامة في الحرمين الشريفين اللذين يحج إليهما كل مسلمي العالم ، وفي كل عام تحدث حوادث تحصد أرواح الآلاف من الحجاج الأبرياء وفي الموسم الماضي تكررت الحوادث ، مرة لسقوط رافعة عللى الحجّاج أثناء طوافهم في مكة ، وأخرى حادثة التدافع في مبنى الأمر الذي يوجب التحقيق فيه دولياً ، ومقاضاة أُسر الضحايا والمفقودين مستحقة للسلطات المشرفة على شؤون الحج وأن يعلل الأسباب وغيرها من هدم سابق للأضرحة وتدمير التراث الإسلامي ونشر الفكر الوهابي التكفيري ، أن يتم التفكير الجدي بإعادة العمل بشروط اتفاقية تسليم مكة والمدينة لتكون تحت إشراف أممي نضمن من خلاله تسهيل أداء مناسك الحج وإحداث التنمية المستدامة المنشودة فيها.

**شكراً السيد الرئيس...**